بيان ممثل جمهورية الهند

يسرني للغاية أن أمثل الهند في دورة مجلس المحافظين الثانية والأربعين هذه، وأود أن أتقدم بالشكر إلى الرئيس أنغبو وموظفيه على تنظيم هذا الاجتماع الممتاز. ويعتبر الموضوع المختار لهذه الدورة "**الابتكار الريفي وريادة الأعمال**" ملائم للغاية في سياق يومنا هذا، وخاصة في البلدان النامية، حيث نرى الانتقال من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الريفي.

لقد لعب الصندوق دورا هاما في هذا الانتقال من خلال تشجيع الابتكارات الريفية وريادة الأعمال. ولهذه الغاية، سوف يلعب برنامج القروض والمنح المقدر بحدود 3.5 مليار دولار أمريكي لفترة التجديد الحادي عشر للموارد (2019–2021) دورا جيدا في ترجمة طموحات الصندوق إلى أمر واقع. ويعتبر هذا البرنامج المتزايد، على خلفية التحديات التي تتم مواجهتها في جميع أنحاء العالم بالنسبة لموارد الشركاء الإنمائيين، برنامجا ذا حجم جيد وسيساعد بالتأكيد الصندوق على المساهمة بحصته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في خطة 2030 للتنمية المستدامة. إلا أن الصندوق بحاجة لاستهداف موارده المحدودة بصورة جيدة للغاية للاستثمار في البرامج والمشروعات والابتكارات التي تحقق قيمة أفضل مقابل المال المنفق لصالح السكان الأفقر في جميع أنحاء العالم.

وتبقى الزراعة متسمة بانخفاض التقنيات في العديد من البلدان حتى مع ما تشهده معظم القطاعات الأخرى من تنمية تكنولوجية متسارعة. وبالنسبة لرفع إنتاجية الزراعة وتوفير عوائد إضافية من الدخل للسكان الريفيين، يمكن للابتكارات في مجال التكنولوجيا والأعمال أن توفر الجواب الفعلي. إذ أن نطاق الابتكارات في القطاع الزراعي، علاوة على القطاعات الأخرى غير الزراعية هائل، ويمكن أن يكون بمثابة المحفز للنمو في الاقتصاد الريفي. ومع تكنولوجيا العصر الحديث التي تطورت وتم نقلها إلى المزارعين تستخدم على نطاق واسع، إلا أن الابتكارات على شكل تكنولوجيات ومنهجيات على المستوى القاعدي، مما يطوره المزارعون والشباب الريفيون الابتكاريون تماثلها في أهمية الدور التي تلعبه.

وشهدنا بأن الابتكار في المناطق الريفية ينحو لأن ينحصر في نطاق محلي، وعلى الغالب يكون محدودا بسياق اجتماعي واقتصادي وايكولوجي مخصوص. وبالتالي فإن التحدي الأساسي لأي نهج للترويج للابتكار في القطاع الريفي يتمثل في توسيع نطاق هذه الابتكارات المحلية. مما يستدعي الجمع بين ابتكارات المزارعين والمعرفة العلمية الحديثة، وتوفير الدعم المطلوب لتوسيع نطاق هذه الابتكارات لصالح المجتمعات الزراعية على نطاق واسع.

ويمكن لبرنامج **AGRI UDAAN– برنامج تسريع الأعمال الزراعية والغذائية** أن يكون بمثابة المجال الجيد في هذا المضمار. إذ يهدف هذا البرنامج لأن ينقل الأفكار الابتكارية من الشباب الريفيين في الهند إلى مبادرات أعمال مجدية وأن يساعدهم على الاتصال بالمستثمرين المحتملين. ويمكن لمثل هذه الاستثمارات أن تذهب بعيدا للترويج لروح ريادة الأعمال الريفية.

وفي الهند، يشهد قطاع الزراعة، وعلى وجه الخصوص محاصيل البستنة، اهتماما نشطا من المبادرين بالأعمال الذين يستخدمون التكنولوجيا لتحسين سلاسل العرض من المزرعة وحتى الطاولة وتقديم أسعار أفضل للمزارعين. ويقوم هؤلاء بالشراء مباشرة من المزارعين وبالتالي فإنهم يوفرون لهم أسعارا أفضل ويساعدونهم على اتخاذ قرارات مستنيرة حول المحاصيل التي يزرعونها وكيف يمكنهم أن يقللوا من الخسائر. وكذلك فإن الحكومة الهندية أيضا، قد اتخذت مسار العمل على شبكة الإنترنت

للوصول إلى المزارعين. فقد أطلقت برنامجا لخلق سوق وطنية موحدة للسلع الزراعية من خلال إدماج الأسواق المنظمة في منصة مشتركة للأسواق الالكترونية تعرف باسم "e-NAM "، وهي مصطلح يدل على السوق الزراعية الوطنية الالكترونية. ولم يعد بإمكان المزارعين أن يحصوا على أسعار أفضل لمحاصيلهم من خلال هذه المنصة الالكترونية فحسب، وإنما غدا بإمكانهم أيضا ان يستفيدوا من سهولة الوصول إلى الأسواق.

كذلك يمكن للتركيز على الترويج للابتكار وفرص ريادة الأعمال أن يكون أداة أساسية في التطرق لقضية البطالة في صفوف الشباب الريفيين. ويسعدني أن أقول بأن الصندوق قد اتخذ بالفعل العديد من الخطوات لتعزيز القدرات الإنتاجية للسكان الريفيين، وربطهم بالأسواق وتعزيز الاستدامة البيئة والصمود في وجه تغير المناخ لمشروعاتهم الاقتصادية. ولابد للصندوق لأن يتقدم للاستثمار في الابتكارات والتكنولوجيات والمبادرات التي تستهدف على وجه الخصوص المعوقات التي يواجهها الشباب الريفيون.

وبالنسبة لحكومة الهند، فإن الصندوق شريك يحظى باحترام كبير. وشراكة الهند مع الصندوق تعود إلى أكثر من 30 سنة. وفي واقع الأمر، فإن الصندوق يمتلك أكبر حافظة له في بلادنا. وخلال هذه السنوات، استهدفت المشروعات التي يمولها الصندوق في الهند أشد المجموعات السكانية فقرا وضعفا، وتطرقت بصورة متسقة للقضايا الهيكلية لإيصال الفوائد لما يقدر بحدود 4.78 مليون أسرة.

وبالنسبة للتجديد الحادي عشر للموارد، فقد تعهدت الهند بمبلغ 40 مليون دولار أمريكي كمساهمة أساسية، بزيادة عن مبلغ 37 مليون دولار أمريكي ساهمت به في التجديد العاشر للموارد. وعلاوة على هذه الموارد الأساسية، فقد تعهدت الهند أيضا بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي كقرض من قروض الشركاء الميسّرة، وهي القروض التي أدخلها الصندوق لأول مرة في تاريخه. ويعتبر ذلك هاما لأن الهند قد زادت من التزامها على الرغم من تراجع الالتزامات الكلية لتوفير الموارد للصندوق مقارنة بالتجديد السابق.

وقد ضمنا أن تكون أولوياتنا الوطنية متلائمة مع أهداف التنمية المستدامة. إذ أولت حكومة الهند النمو الشمولي أولوية قصوى، وحيث أنه الزراعة هي مصدر العيش الأساسي لأغلبية السكان في الهند، سيشكل تسريع المو في أكثر السبل فعالية لتحقيق النمو الشمولي. وبالتالي، فإن الحكومة الهندية قد أكدت تأكيدا كبيرا على الزراعة والتنمية الريفية من خلال عدد من المبادرات المستهدفة. ومن الجديد بالملاحظة، أن الحكومة الحالية قد وضعت استراتيجية لمضاعفة دخل المزارعين بحلول عام 2022. وكجزء من هذه الاستراتيجية، تهدف الحكومة إلى التركيز بشكل خاص على الريّ، مع توفير الميزانية الكافية لضمان تحقيق محاصيل أعلى لكل قطرة من المياه، وتوفير البذور عالية الجودة والمغذيات استنادا إلى صحة التربة كل حقل من الحقول، والترويج للأنشطة الثانوية مثل تربية الدواجن والنحل ومصايد الأسماك، من بين جملة أمور أخرى. ومن شأن ذلك أن يخلف تأثيرا مباشرا على حوالي نصف السكان وأن يكون شاهدا على التزام الحكومة بتنمية هذا القطاع.

وفي الختام، أود أن أقول بأن للصندوق دور رئيسي يمكن له ان يلعبه لا في الحد من الفقر الريفي والجوع فحسب، وإنما أيضا في خلق الفرص للشباب الريفيين، من خلال الترويج للابتكارات وريادة الأعمال الريفية، وبالتالي التطرق للتحدي الهيكلي للهجرة

من المناطق الريفية. والصندوق بخبرته ومعرفته بالقطاع الريفي، ينبغي عليه أن يركز تدخلاته على تحسين الإنتاجية الزراعية، والأمن الغذائي، والدخل خارج المزرعة، والعمالة الريفية، والترويج للتكنولوجيات المستدامة بيئيا.

والهند ملتزمة بتقديم كل دعم ممكن للصندوق في سعيه لتحقيق تحول ريفي شمولي ومستدام.